" الوعى السياسى للمرشحين لمجلس الشعب "

دراسة ميدانية على عينة من المرشحين فى بعض دوائر محافظة سوهاج
فى إنتخابات نوفمبر ١٩٩٠

إعـــــداد

دكتور / نصار محمد عبدالله نصار
رئيس قسم الفلسفة
كلية الآداب بسوهاج
جامعة أسيوط

دكتور / صابر محمد عبد ربه
مدرس بقسم الإجتماع
كلية الآداب بسوهاج
جامعة أسيوط

...(((مقدمـــــة)))...

رغم الانتصارات الباهرة التى حققتها الديموقراطية بمفهـومها الغربى ابتداء من النصف الثانى لحقبة السبعينيات وحتى الآن والتى تمثلت فى الاتجاه المتصاعد للعديد من الانظمه القائمه على نظام الحـزب الواحد سواء فى دول أوربا الشرقيه أو فى بعض دول العالم الثالث ومن بينها مصر نحو الاتجاه إلى المفهوم الغربى القائم أساسا على مبدأ التعددية الحزبيه ، وقد وصلت هذه الانتصارات إلى حد تهديد المعقل الرئيسى لنظام الحزب الواحد ونعنى به الاتحاد السوفيتى بحيث بدا للمتأمل فى نهاية عقد الثمانينات وكأن العالم كله شرقه وغربه يسير بخطى حثيثة فى بعض الأحيان أو بخطى سريعة فى أحيان أخرى نحو الديموقراطيـة بمفهومها التعددى .

ومع هذا - ورغم هذه الانتصارات التى حققتها الديمقراطيـه على المستوى العملى فما تزال للانتقادات التى طالما وجهها خصـــوم

الديمقراطية على المستوى النظرى منذ عصر أفلاطون[١] - وربما من قبل أفلاطون - وحتى يومنا هذا ، ماتزال لهذه الانتقادات قوّتها ووجاهتها التى تنطبق على سائر الأنظمه الديمقراطية بوجه عام كما تنطبق بشكل خاص على تلك الديموقراطيات الوليدة التى عرفتها بعض دول العالم الثالث - ومن بينها التجربة الديمقراطية المصرية الراهنة التى بدأت فى مطلع النصف الثانى من عقد السبعينات والتى اتسمت بأن بدايتها جاءت بمقتضى قرار سياسى مفاجئ - أو هكذا كان يبدو على الأقل - أصدرته قمة النظام السياسى فى مصر ممثلا فى رئيس الدوله ، بدلا من أن تجئ حصادا لصراع واضح وملموس بين قوى اجتماعية مطالبة بالديموقراطيه وساعية إلى تحقيقها وبين عناصر وقوى مناوئة لها .

ورغم تعدد الانتقادات التى يمكن توجيهها إلى الأنظمة الديمقراطية[٢] ، فإننا سوف نتوقف هنا عند واحد من أهم هذه الانتقادات

---

(١) يمكن النظر إلى محاورة الجمهوريه التى كتبها أفلاطون (حوالى ٤٢٧-٣٤٧ ق.م.) على أنها الدستور الذى استقى منه معظم خصوم الديمقراطيه أقوى حججهم ضد الأنظمه الديمقراطيه ، فى بيان ذلك انظر :-

- Bertrand Russell, "Ancestry of Facism".

وهو واحد من المقالات التى يضمّها كتاب :-

- " In Praise of Idleness ", Third Impression, Allen & Unwin, London, 1942, PP.82-109.

وانظر ايضا لبرتراند راسل مقاله :- Philosophy and Politics

وبوسع القارئ أن يجد ترجمة لهذا المقال فى كتاب :-

د. نصار عبد الله : " فلسفه برتراند راسل السياسيه " ، الهيئه العامه للكتاب - القاهرة ١٩٨٨ .

(٢) انظر مجملا للانتقادات التى توجه إلى الديمقراطيه فى :-

ريموند جارفيل جيتل : العلوم السياسيه - ترجمة : د. فاضل زكى محمد ، مكتبة النهضه - بغداد - ١٩٦٠ - ص ٢٧١ وما بعدها .

وهو الذى يعنينا فى هذا المجال والذى يتمثل فى أنها حين تساوى بين المواطنين فى مباشرة حقوقهم وواجباتهم السياسيه سواء كمرشحين للمجالس النيابيه المختلفه أو كناخبين للمرشحين طبقا لمبدأ "صوت لكل مواطن" أنها حين تفعل ذلك فهى فى حقيقة الأمر تقيم نوعا من المساواة الافتراضيه الزائفه والكاذبه فى أغلب الأحيان بين مجموعة من البشر الذين يستحيل مساواتهم جميعا بأىّ وجه من الوجوه ، ذلك أن الأفراد يتفاوتون من حيث مستوى الذكاء والتعليم والثقافة وسائر القدرات والمواهب والمزايا بشكل عام ومن ثم فإن هذه المساواه الإفتراضيه الزائفه التى تنطلق منها الأنظمه الديمقراطيه أو الشبيهة بالديموقراطيه إنما تنطوى فى حقيقه الأمر على عيبين خطيرين **أولهما** أنها إخلال بقيمه العدل والذى يتمثل جوهره دائما فى المعاملة المتماثله للحالات المتماثله وما يتفرّع من ذلك بالضروره من المعاملة غير المتماثله للحالات غير المتماثله[1] وأما العيب **الثانى** وهو الأخطر من الناحية العمليه فيتمثل فى أن الديموقراطيه حين تعطى وبنفس القدر لعناصر غير مؤهلة للإختيار صلاحية المفاضله بين مرشحين قد يكون من بينهم من هو غير مؤهل لممارسة صلاحية السلطه فإن هذا من شأنه أن يدفع إلى المجالس النيابيه بعناصر لا تتسم بالكفاية أو النزاهة أو بالأمرين معا وهو ما ينعكس بالتالى على كفاية النظام السياسى ككل ، أضف إلى ذلك أن وجود عناصر بين الناخبين والمرشحين تفتقر إلى الحد الأدنى من الوعى السياسى بوجه عام والوعى البرلمانى بوجه خاص هو أمر من شأنه أن ينسف التجربة الديموقراطيه من أساسها ويجعل من حصاد التجربة القائمة فى مجتمع ما أمرا بعيداً كل البعد عن الديموقراطيه بكل مالها وما عليها ، ذلك أنه إذا كان قوام الديموقراطيه بمفهومها التعددى هو تنافس مجموعة من الأحزاب باعتبار كلّ منها كيانا تنظيميا دائما بمتلك ايديولوجيه محدده من أجل الوصول إلى السلطه استهدافا لتحقيق مصلحة المجتمع ككل منظورا إلى هذه المصلحه من خلال ايديولوجيته الخاصة التى يترجمها إلى برنامج محدد ، إذا كان ذلك كذلك فإن هذا يستتبع بالضروره وجود حد أدنى من الوعى لدى المرشحين بما هو مصلحة

---

(١) د. نصار عبد الله : فلسفه العدل الاجتماعى ، سلسه كتاب الهلال دار الهلال - القاهره - ١٩٨٧ .

المجتمع ككل وحد أدنى من الوعى بالبدائل المختلفه لتحقيق هذه المصلحه أى بالايديولوجيات المتباينه للأحزاب المتنافسه ثم وعى بالآليات القانونيه والدستوريه التى يتم من خلالها إدارة المنافسه بين هذه الكيانات المتنافسه من أجل السلطه ... ومن ثم فإنه فى ظل غياب الحد الأدنى من هذا الوعى يصبح الترشيح للمجالس النيابيه مجرد برنامج شخصى يستهدف الوصول إلى السلطه لتحقيق أهداف شخصية خالصه وتفقد الديموقراطيه - بمزاياها وعيوبها - محتواها الحقيقى كأداة لصنع القرار السياسى الذى يمثل أفضل البدائل المطروحه من وجهة نظر المجتمع ككل ، وفى ظل هذا الوضع تتحول المعركة الانتخابيه بالضروره إلى نوع من الاقتتال حول غنيمة شخصيه ، حيث يتصارع المرشحون ومن ورائهم أنصارهم من الطامعين فى نصيب من الغنيمه مستخدمين فى ذلك كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعه بما فى ذلك تزوير الانتخابات . وبغض النظر عما يدفعونه من شعارات عن برامج حزبية لم يطلقوا فى أغلب الحالات - لا عليها ولا على غيرها ! ! من هنا يجئ هذا البحث مستهدفا تحقيق أكثر من هدف وعلى أكثر من مستوى فى الوقت فى ذاته .

فهو **أولا** وعلى المستوى الفلسفى يعيد إلى الأذهان ومن خلال المثال العملى الملموس ذلك الخلاف الذى طالما دار بين فلاسفة السياسة والذى يجعلهم ينقسمون ما بين محبّذ للديموقراطيه ومعارض لها ، وهنا نتوقف لكى نقول إنه إذا كانت للديموقراطيه عيوبها التى لا شك فيها ، وإذا كانت الانتقادات التى يوجهها خصوم الديموقراطيه ما تزال لها قوّتها ووجاهتها فإنّ هذا لا يعنى بحال من الأحوال أن نطرح الديموقراطيه جانبا ، وإنما يعنى فقط ضرورة البحث عن صيغة نظريه لنظام ديموقراطى يختزل عيوبها إلى أدنى حد ممكن ويصل بمزاياها إلى أقصى حد ممكن، ذلك أن الباحثين اللذين قاما بهذه الدراسة وإن كانا يؤمنان بأن الديموقراطيه شرّ لا شك فيه إلاّ أنهما يؤمنان فى الوقت ذاته بأنها شر لابد منه ينبغى الحفاظ عليه والقتال من أجله ، أو بعبارة أخرى فهما يؤمنان بأنها شر نسبى بمعنى أنها أقل شرا من البدائل الأخرى لأنظمة

الحـــكم .

ثم يجئ هذا البحث **ثانيا** على مستوى الدراسة الاجتماعيه تأكيدا لتلك المقوله التى تقول باستحالة الفصل بين المكونات المختلفـــه للبناء الاجتماعى والتى تنطبق أكثر ما تنطبق على العلاقه الجدليه الوثيقه بين المكوّن السياسى وسائر المكوّنات الأخرى للبناء الاجتماعى ، وهو ما دفع ببعض علماء الاجتماع مثل مانهايم إلى القول بأن الوعى العام بالديموقراطيه هو من أهم دعائم التحقق الفعلى للديموقراطيه فى مجتمع ما .

ثم يجئ هذا البحث **ثالثا** على مستوى العلوم السياسيه باعتبارها دائرة خاصه داخل الدائرة الأوسع وهى دائرة الدراسة الاجتماعيه ، يجئ هذا البحث على هذا المستوى الأخير لكى يقدم وصفا وتقييما لأحد الجوانب السلبيه فى التجربة الديموقراطية المصرية الراهنة وهو جانب تتفرع منه وتتولد عنه بالضروره سلبيات أخرى عديده منها ما يتعلق بأسلوب إدارة العملية الانتخابيه ومنها ما يتعلق بطبيعة الأداء داخل البرلمان ذاته سواء على مستوى الأعضاء الحزبيين أو المستقلين ، وهى جميعها سلبيات تؤكد المقولة التى انطلق منها البحث كما تؤكدها النتائج التى انتهى اليها ونعنى بها أن الخلل سواء فى إدارة العمليه الانتخابيه أو فى طبيعة الأداء البرلمانى إنما هو خلل فى العلاقه بين مستوى النضج الاجتماعى من ناحيه وبين صيغة التجربة الديموقراطية المصرية من ناحية أخرى، أكثر من كونه خللا محصورا فحسب فى سوء نوايا الجهاز الإدارى القائم بإدارة الانتخابات أو فى قصور الجهاز القضائى المشرف عليها وهى المقولات التى دأبت المعارضة الحزبية والمستقلة على طرحها وتضخيمها ، كما لـو كانت هذه الأجهزة كيانا منفصلاً عن البناء الاجتماعى الأشمل الذى ينتمى اليه ويرتبط به بأعمق الوشائج والصلات .

وفى ظل هذه الفجوة التى تفصل ما بين وعى الناخبين والمرشحين من جهة وبين صيغة ديموقراطيه متقدمه على هذا الوعى وسابقة له يصبح من العبث الحديث عن أية ضمانات قضائية أو غير قضائيه لنزاهـــــة الانتخابات ، كما يصبح من العبث كذلك الحديث عن قصور اللائحة الداخليه

للمجلس أو عدم احترامها من قبل رياسة المجلس أو أمانته العامه ... فالضمان الحقيقى يكمن فى تجاوز هذه الفجوه التى أشرنا إليها من خلال صيغة ديموقراطيه مختلفه من الأساس .

ولتحقيق الأهداف التى توختها هذه الدراسة فلقد طرح الباحثان تساؤلاً رئيسا تدور حوله سائر المحاور الفرعيه للدراسه ألا وهو : ما هو مستوى إلمام وفهم وتمثـل الذين يتصدرون للعمل البرلمانى للقضـايا والمشكلات السياسيه التى يعيشها المجتمع المصرى ؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسى تساؤلات فرعيه على النحو التالى :-

(١) ما مدى فهم المرشحين لانتخابات مجلس الشعب لطبيعة العمل البرلمانى بما يتضمنه من :-

- فهم المرشح لطبيعة العمل البرلمانى واختصاصات مجلس الشعب .
- فهم المرشح لدوره هو بعد النجاح فى الانتخابات والترشيح لعضوية المجلس .

(٢) ما مدى فهم المرشحين للتجربة الحزبية الراهنه فى المجتمع المصرى وأبعادها الاساسية .. بما يتضمنه ذلك من :-

- معرفة المرشح للأحزاب السياسية الموجودة على الساحة السياسية فى الوقت الراهن .
- معرفة المرشح بالأحزاب التى كانت قائمه قبل ثورة ١٩٥٢ .
- معرفة المرشح بتاريخ التجربه الحزبيه الحالية فى مصر .
- فهم المرشح للعلاقه بين الأحزاب والديموقراطيه .

(٣) ما مدى فهم المرشح لأهمية المشاركة السياسية .. وذلك انطلاقـاً من :-

- معرفته لمفهوم المشاركة السياسية .
- فهمه لأهمية المشاركة السياسية ودوافعها ومعوقاتها .

• مدى مشاركة المرشح الاجتماعية والسياسية .

(٤) مدى تبنى المرشح لاتجاهات سياسية ومواقف ايديولوجية .. وذلك إنطلاقاً من :-

• فهم المرشح لمفهوم الحزب السياسى .
• مشاركته فى عضوية أحد الأحزاب الحالية .
• مدى معرفته بفلسفة وأهداف الحزب الذى ينتمى إليه . وكذلك معرفته بالفوارق بين برنامج حزبه والأحزاب الأخرى .
• وعيه بالأسباب التى دفعته للانتماء لحزب معين .
• مدى حضوره اللقاءات والمؤتمرات السياسية لهذه الأحزاب .

وبعد بلورة أهداف الدراسة وتحديد التساؤل الرئيسى والتساؤلات الفرعية . فقد صُممت صحيفة استبيان مكونه من تسعة وخمسين سؤالاً تدور حول تساؤلات الدراسة .. وقد اشتملت هذه الأسئله على الجوانب التالية :-

أولاً : البيانات الأولية عن المرشح . والتى اشتملت على الاسم والسن والحالة الاجتماعية والتعليمية والمهنه والدخل ومحل الإقامة والصفة المرشح بها للانتخابات والانتماء السياسى للمرشح ومعرفة ما إذا كان قد رشح نفسه من قبل أم لا .

ثانياً : الاتجاهات السياسية والايديولوجية للمرشح ..وتضمنت أسئله حول عضوية المرشح لأحزاب سياسية ومعرفته لدوافع الترشيح وفهمه لفلسفة حزبه والفوارق بينه وبين الأحزاب الأخرى ومدى حرصه على حضور مؤتمرات أو لقاءات حزبيه .

ثالثاً : فهم المرشح لأهمية المشاركة السياسية ، وتضمنت أسئله حول معرفة المرشح وفهمه لمعنى المشاركة السياسية ومعرفته بأهميتها ومعرفته كذلك بالفئات التى يرى هو مشاركتها سياسياً من أفراد المجتمع والعوامل المشجعة على المشاركة والمعوقة لها .. ومدى مشاركته هو سياسياً واجتماعياً قبل الترشيح لعضوية مجلس الشعب .

رابعا : مدى الماء المرشح بالتجربة الحزبية الراهنه فى مصر وأبعادها وتضمنت أسئله حول معرفة المرشح للأحزاب الموجودة على الساحة السياسية المصرية حالياً وقادتها .. ومعرفته بتاريخ التجربة الراهنه ومدى فهمه لأهمية التعدد الحزبى وعلاقته بالديموقراطيه وكذلك مدى معرفته بمعنى الحزب السياسى ومعرفته ببعض الأحزاب التى كانت قائمة فى مصر قبل ثورة ١٩٥٢ م .

خامساً : مدى فهم المرشح لطبيعة العمل البرلمانى .. ويتضمن أسئله حول فهم المرشح لاختصاصات مجلس الشعب كما حددتها القوانين الأساسية .. وإلى أى السلطات الثلاث ينتمى مجلس الشعب، وكذلك معرفته بعدد المجالس التى تتكون منها السلطه التشريعية فى مصر قبل الثورة وفى الوقت الراهن . وكذلك معرفته بتاريخ صدور أول دستور مصرى ومعرفته بأهم القوانين الاساسية المكملة للدستور .. وكذلك تضمن هذا الجانب بعض الأسئله حول فهم المرشح لدوره هو " كعضو برلمانى " فى حالة نجاحه فى الانتخابات ومعرفته بأبعاد هذا الدور . وكذلك فهمه للصفات الواجب توافرها فى عضو مجلس الشعب . وانتهى الاستبيان بعدد من الأسئلة حول معرفة المرشح للقضايا والمشكلات السياسية والاقتصادية فى المجتمع المصرى وتحديدها . ومدى قدرته على تقديم بعض المقترحات للتغلب على مثل هذه المشكلات .

تلك كانت أهم الأسئله والقضايا الأساسية التى شملتها أداة الدراسة والتى دارت بالفعل حول الأهداف العامة التى هدفت إليها الدراسة وما انبثق عنها من تساؤلات .

وقد تم تطبيق الاستبيان على عينه من مرشحى الانتخابات قوامها عشرون مرشحاً من المرشحين لانتخابات مجلس الشعب الأخيرة (نوفمبر ١٩٩٠ م) تم اختيار أفرادها بطريقه عشوائيه من بين المرشحين فى دوائر أخميم ومركز سوهاج وبندر سوهاج وذلك بنسبة ٥٠ ٪ من جملة

المرشحين فى الدوائر الثلاث .

وكان مزمعاً أن نقوم بتطبيق الاستبيان على عينة أكبر من ذلك . إلا أن ظروف الدراسة حالت دون تحقيق هذا الهدف وإضطررنا إلى أن نكتفى بهذا العدد الذى استغرق تطبيق الأداة عليهم وقتاً طويلاً (حوالى ثلاثة شهور بدءاً من ابريل حتى يونيه ١٩٩١ م) واجهتنا خلالها صعوبات شتى يرجع معظمها إلى عدم تعاون السادة المرشحين سواء فى امتناعَ بعضهم أصلاً ومنذ البداية عن المشاركة فى الاستبيان ، أو فى إحجام البعض الآخر عن الاجابه بمجرد اطلاعه على الاستماره واستعراض ما بها من الأسئله ، أو فى مراوغة البعض الثالث فى تسليم الاستمارة بعد الإجابة عليها ...

...((الدراسة الميدانية))...

عرض وتحليل لاجابات المبحوثين

أشتملت عينة الدراسة كما سلف البيان على عشرين مبحوثاً تم اختيارهم عشوائيا من بين المرشحين لمجلس الشعب فى دوائر أخميم ومركز وبندر سوهاج بمحافظة سوهاج والبالغ جملتهم أربعون مرشحا فى الدوائر الثلاث أى أن حجم العينة يبلغ ٥٠٪ من جملة المرشحين ونتيجة لهذا الحجم الكبير نسبياً للعينة فقد جاء أفرادها تلقائيا ممثلين لكافة الاتجاهات والمستويات والأعمار .

وقد تبين من تحليل البيانات الأولية لأفراد العينة أن ٤٠٪ قد امتنعوا عن اثبات اسمائهم بصحيفة الاستبيان من بينهم من هم حاصلون على مؤهلات جامعيه ومن هم أعضاء حاليون فى مجلس الشعب وهو أمر لا يخلو من الدلاله خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن الذين يتصدون للعمل العام عموماً والعمل السياسى خصوصاً يمثلون نمطاً من الشخصية الإنسانيه يتسم غالبا بحب الظهور والرغبه فى الاعلان عن الذات ومن ثم فإن عزوفهم عن ذكر أسمائهم هو أمر لا يمكن فهمه إلا بافتراض أن لديهم ما يخجلون منه أو ما يحرصون لسبب أو لآخر على اخفائه ، ولعل فى تحليلنا لإجاباتهم على أسئلة الاستبيان ما قد يعيننا ويعين القارئ معنا على التعرف على مثل هذا السبب .

وبالنسبة لتوزيع العينه حسب السن . فقد تبين أن ٧٠ ٪ من أفراد العينه تتراوح أعمارهم ما بين ٣٠ سنه وحتى أقل من ٥٠ سنه فى حين أن ٣٠ ٪ فقط منهم من تزيد أعمارهم عن ذلك (جدول رقم ١) وهو ما يؤكد ارتفاع نسبة مشاركة العناصر الشابة فى العمل السياسى.

وأما بالنسبة لتوزيع العينه حسب الحالة الاجتماعية فقد تبين

أن ٩٥ ٪ من أفرادها من المتزوجين (جدول رقم ٢) وهو أمر طبيعي بافتراض أن الذى يتصدى للعمل العام هو شخص قد تجاوز فى حدود معينه على الأقل مشكلات التكوين والاستقرار الفردى .

وبخصوص توزيع عينة الدراسة وفقاً للحالة التعليمية فقد اتضح (جدول رقم ٣) أن حوالى ٧٥ ٪ من عينة الدراسة كانوا حاصلين على شهادات دراسية جامعية ومتوسطة وفوق المتوسطة . وفى نفس الوقت لم يكن من بين أفراد العينه مرشح من الأميين . وهو أمر متوقع بحكم القانون على الأقل .

وتتفق هذه النتائج ما انتهى اليه روبرت لين R. Lane من أن مستوى التعليم يعد من أهم العوامل الاجتماعية التى تؤثر فى المشاركة السياسية للجماهير[١] ، كما تتفق مع ما انتهت اليه ليزا بول Lzah Paul من أن التعليم يعد من أهم العوامل الاجتماعية التى ترتبط بالمشاركة السياسية[٢] .

وبخصوص توزيع العينة طبقا للمهنه فقد تبين (جدول رقم ٤) أن ٧٥ ٪ من جملة العينه كانوا من العاملين فى مجالات الاخصائيين والموظفين الكتابيين ورجال الادارة ورجال الأعمال ولم يكن من بين المرشحين من يعمل فى المجالات الخدمية أو العمال الزراعيين أو الأجراء ... وبعبارة أخرى فإن الفلاحين والعمال بالمعنى المباشر والضيق لهذه الألفاظ - لا بمقتضى التعريف القانونى للعمال والفلاحين - هم فى حقيقة الأمر غائبون تماما عن المشاركة فى الترشيح لمجلس الشعب .

1- Serge Denisoff and Other," An Introduction to Sociology ", 3rd., ed., Macmillan Co., Inc., N. Y., 1983, P. 258.

2- Lzah Paul, " Socio - Economic Development and Political Participation ", In D.A.I., Vol. 44, No. 11, 1984, P. 3481.

كما تبين أن ٥٥٪ من جملة العينه هم الذين حددوا دخلهم الشهرى ، فى حين إمتنع باقى أفراد العينه عن تحديد الدخل الشهرى. كما تبين أن ثلثى الذين قاموا بتحديد دخلهم الشهرى يزيد دخلهم الشهرى عن مائتى جنيه شهرياً . فى حين لا يوجد من بينهم مبحوثٌ واحد يقل دخله عن مائة جنيه شهرياً (جدول رقم ٥) . ولعل هذه النتائج تؤكد ما ذهب إليه روبرت لين R. Lane من أن هناك علاقة بين مستوى الدخل والمشاركة السياسية (١) . كما تتفق مع ما ذهب اليه ماكجى MacGee من أن المشاركة السياسية تنخفض فى المستويات الاجتماعية الدنيا (٢).

كما تبين أن ٧٠٪ من جملة العينه يقيمون فى المدن بينما يعيش ٣٠٪ من جملتهم فى القرى - (جدول رقم ٦) - كما تبين أن ٦٠٪ من جملة المرشحين فى عينة الدراسة لم يسبق لهم الترشيح لعضوية مجلس الشعب من قبل . وأن انتخابات نوفمبر ١٩٩٠م هى المرة الأولى الذين رشحوا أنفسهم فيها . وتبين أن أربعة مرشحين فقط بنسبة ٥٠٪ممن سبق لهم الترشيح هم الذين سبق لهم النجاح فى الانتخابات ودخول مجلس الشعب كأعضاء (جدول رقم ٧) .

كذلك فقد تبين أن ٦٠٪ من جملة العينه رشحوا أنفسهم عن العمال والفلاحين طبقا للوصف القانونى للعامل والفلاح فى حين أن ٤٠٪ من العينه هم الذين رشحوا أنفسهم عن الفئات حيث كان جميع المرشحين عن الفئات من الحاصلين على مؤهلات جامعية (جدول رقم ٨) .

وعن الانتماء السياسى لأفراد العينه فقد تبين - (جدول رقم ٩) - أن ٦٠٪ من جملة العينه أعضاء فى أحزاب . فى حين أن ٤٠٪ من جملتها لا ينتمون لأحزاب . كما اتضح ايضا أن مجموع المرشحين الذين رشحوا كمستقلين كانوا (١٣) مبحوثا بنسبة ٦٥٪ من العينه . وهذا يعنى

1- Serge Denisoff and Other, op. cit., P. 259.

2- Reece MacGee, " Sociology ", 2nd. ed., Holt Rien Hart and Winston, U. S. A., 1980, P. 468.

أن هناك أعضاء فى أحزاب رشحوا أنفسهم كمستقلين عندما لم تقم أحزابهم بترشيحهم . الأمر الذى يوضح عدم الولاء الحزبى لأعضاء الأحزاب . كما يعطى الانطباع بأن هذه العضوية عضوية شكلية واهية ليست قائمه على أساس الاعتناق لفلسفة الحزب ومبادئه وأهدافه . كما يعطى الانطباع كذلك بأن تقدمهم للترشيح ما هو إلا مشروع فردى ربما كانوا يستهدفون من ورائه تحقيق مآرب شخصيه أكثر من كونه مشروعاً حزبياً أو حتى سياسياً .

كما تبين من جدول رقم (١٠) أن مجموع المرشحين فى العينه الذين ينتمون لأحزاب سياسية وعددهم ١٢ مبحوثاً بنسبة ٦٠٪ من العينة الكلية للدراسة . كان منهم ١١ مبحوثاً ينتمون للحزب الوطنى الديموقراطى وذلك بنسبة ٩١,٦٪ من جملة المرشحين الذين ينتمون للأحزاب فى حين كان الأخير ينتمى لحزب الوفد الجديد .

وبسؤال المبحوثين الذين أجابوا بأنهم لا ينتمون لأى حزب سياسى عن السبب وراء عدم انتمائهم فإننا نجمل إجاباتهم كما يلى:-

- الأحزاب ناس بتوع مصالحهم . وهى أحزاب ورقيه (أجاب بذلك ٢٥٪ من جملتهم) .
- عدم الاقتناع بالأحزاب الموجودة . (وأجاب بذلك ٣٧,٥٪ من جملتهم) .
- طبيعة عملى وعدم وجود وقت فراغ . (وأجاب بذلك ٢٥٪ من جملتهم) .
- ولم يحدد العضو الأخير السبب فى عدم إنتمائه لأى حزب سياسى .

وهى إجابات تعبر فى مجملها عن عدم الاقتناع من جانب هؤلاء المبحوثين بالتجربة الحزبيه الراهنه ، وهو ما يرجع جزئيا فى تصورنا إلى الطريقة التى نشأت بها هذه الأحزاب باعتبارها أحزاباً قد نشأت بمقتضى قرار سياسى صادر من قمة النظام ، ثم ظلت منذ هذه الولادة غير الطبيعية عاجزة عن النمو الطبيعى وعن تكوين قاعدة جماهيرية مؤمنه

بها وملتفه حولها باعتبارها تعبيراً عن مصالحها وطموحاتها ، وقد ساعد على هذا الوضع وزاد من وطأته غياب الوعى لدى الجماهير بمفهوم العمل الحزبى وأهدافه وهو ما تؤكده إجابات المبحوثين التى سنشير إليها بعد قليل فى مواضع لاحقه ، باعتبار هؤلاء المبحوثين هم فى الوقت نفسه عينه من القاعدة الجماهيرية الأوسع .

ان من أهم ما توصلت إليه الدراسة الميدانيه هو أنها قد كشفت بوضوح عن ان غالبية المرشحين الحزبيين غير ملمين بالفوارق الأساسية بين برامج الاحزاب التى ينتمون اليها وبين برامج الاحزاب الأخرى . حيث تبين أن ٤٦,٦٪ من المرشحين الحزبيين لم يحددوا أى فوارق بين برنامج حزبهم والأحزاب الأخرى . فى حين ذكر الباقون فوارق واهيه فى بعض الحالات أو فوارق مزعومة فى حالات أخرى . وعلى سبيل المثال فقد أجاب ٤١,٦٪ من مرشحى الحزب الوطنى بأن الفارق الأساسى بين برنامج حزبهم والأحزاب الأخرى يتمثل فى أن الحزب الوطنى يـــــؤمن بالديموقراطيه والاستقرار . فإذا ما أخذنا فى الاعتبار أن الديموقراطيه والاستقرار هما الشعار الدعائى الذى طرحته صحافة وملصقات الحزب الوطنى أثناء المعركة الانتخابية رغم أن قضية الديمقراطيه تشغل مكانا بارزاً من برامج جميع الأحزاب المصرية بلا استثناء [١] وليس الحزب الوطنى وحده ، إذا أخذنا هذا فى الاعتبار لتبين لنا أن هؤلاء المرشحين - وهو ما ينطبق بنفس القدر على مرشحى الأحزاب الأخرى - يستقـــــون معلوماتهم عن برامج أحزابهم وعن برامج الأحزاب الأخرى من الشعارات الدعائيه لأحزابهم لا من خلال الاطلاع الفعلى على تلك البرامج وهو ما يؤكد ما سبق وأن أشرنا إليه من أن الصلة التى تربط المرشحين الحزبيين بأحزابهم لا تنبع من الايمان بايديولوجية الحزب أو القناعة بفلسفته قدر ما تنبع من منابع أخرى .

وفى ضوء هذه الحقيقه يتسنى لنا فهم ما أجاب به بعض

---

١ - انظر برامج الأحزاب المصرية : العمل - التجمع - الأحرار - الوفد الأمة .

مرشحى الحزب الوطنى من أنهم فضلوا الانتماء للحزب الوطنى لأنه حـــزب الأغلبية ، فحزب الأغلبية هنا تعنى الحزب صاحب السلطه بما يضمن لهم التمتع بجزء من مزايا هذه السلطه .

ولا يطعن فى هذه الحقيقه التى أشرنا اليها - ونعنى بها غياب الولاء الحقيقى لايديولوجية الحزب - ، لا يطعن فى هذه الحقيقـــه أن ٩١,٦٪ من المرشحين الحزبيين قد ذكروا فى معرض إجاباتهم عن مدى حضورهم للّقاءات السياسية والمؤتمرات التى تنظمها أحزابهم أنهم مواظبون على حضور مثل هذه اللّقاءات والمؤتمرات (جدول رقم ١١).

كذلك فإن من بين النتائج الهامه التى توصلت اليها الدراسة الميدانيه هو ما كشفت عنه من خلال إجابات المبحوثين على سؤال (١٨) من أن الغالبيه الغالبه من أفراد العينه ليس لديهم تصور واضح لمعنى المشاركة السياسيه . فقد عجز ٢٥٪ من أفراد العينه من بينهم عضو حالى بمجلس الشعب عن اعطاء أية إجابه على هذا السؤال وتركوا المســـاحة المخصصة له خاليه من الإجابه فى حين أجاب البعض إجابات من قبيل الإجابات التالية التى نوردها بالنص :-

" المشاركة السياسية هى المشاركة فى لجنة تقدير الأراضى وتقدير الضريبة الايجارية والعلاقه بين المالك والمستأجر " أو " المشاركة السياسية تعنى أن كل الناس تهتم بالأمور السياسية " أو " معناها حريه وديمقراطيه والمعنى الآخر هو النجاح المؤكد فى المشاركة والمشورة ومعناها هو الارتفاع بمستوى الوطن والمواطن من خلال الرأى والمناقشـــــــه " " الاسهام فى خدمة الوطن " أو " أن يشترك الجميع فى إبداء الرأى أى: أن يكون شورى " .

وهى جميعها تعبر بقدر أو بآخر عن عدم وضوح أو عدم نضج مفهوم المشاركة السياسيه لدى المبحوثين ... والواقع أن نسبه ضئيله من الإجابات لا تتعدى ٢٥٪ هى التى يمكن اعتبارها معبرة عن تصور واضح وناضج لمعنى المشاركة السياسية .

وإزاء هذا الوضع من غياب التصور الواضح والناضج لمعنى المشاركة

السياسية كان من الطبيعى أن نجد من بين أفراد العينه من يرون أنّ أبناء العائلات هم الذين ينبغى لهم أن يشاركوا سياسياً حيث بلغ أنصار هذا الرأى ١٥٪ من جملة أفراد العينه ، فى حين ذهب ٥٪ منهم إلى القول بأن الاغنياء وحدهم هم الذين ينبغى أن يشاركوا سياسياً (جدول رقم ١٢) . وكان من الطبيعى كذلك إزاء هذا الوضع أن يذكر ١٠٪ من أفراد العينه أن المشاركة السياسية غير مهمة (جدول رقم ١٣) .. رغم أنهم قد رشحوا أنفسهم لعضوية مجلس الشعب .. وهو الأمر الذى يفترض فيه إيمان صاحبه بأهمية هذه المشاركة !!! ... كذلك كان من الطبيعى أن تضطرب إجابات بعض المبحوثين الذين عبروا عن قناعتهم بأهمية المشاركة السياسيه حينما طلب منهم تحديد الأسباب التى دفعتهم إلى هذه القناعة (سؤال رقم ٢١) وأن تجئ إجابتهم موازيه لمفاهيمهم عن معنى المشاركة السياسيه والتى عبروا عنها فى إجاباتهم على السؤال رقم (١٨) والتى تعبر كما أسلفنا عن تصور غير واضح أو غير ناضج لمفهوم المشاركة السياسية . غير أنه من الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى أن القول بأن الغالبيه الغالبه من أفراد العينه لا يمتلكون تصوراً واضحاً أو ناضجاً للمشاركة السياسية . فإن هذا لا يعنى بحال من الأحوال أنهم لا يمتلكون أى تصور لهذا المفهوم على الاطلاق . فالواقع أن جانبا منهم يتسع لديه مفهوم المشاركة السياسيه بحيث يصبح مرادفاً لإيجابية المواطن فى سائر المجالات سياسية كانت أم غير سياسية . فى حين يضيق هذا المفهوم لدى البعض الآخر بحيث يصبح مرادفاً للموقف الايجابى من مشكلات بعينها (تقدير إيجارات الأراضى الزراعيه مثلاً) ... فى حين يتصور البعض الثالث أن المشاركة السياسية تعنى موقف الوساطه بين القاعدة والقمة بحيث يصبح المشارك سياسياً هو الشخص الذى يقوم بنقل رغبات الجماهير إلى صانعى القرار السياسى ... دون أن يخطر فى ذهن هذا البعض الثالث أن المشاركة بمعناها الحقيقى هى مشاركة فى صنع القرار ذاته وليس مجرد النقل أو التوصيل لرغبات القاعدة إلى القمة التى تصنع القرار .

والواقع أن هذه الحقيقه التى أكدتها بشكل مباشر إجابات المبحوثين على السؤال (١٨) والتى أكدتها كذلك وبشكل غير مباشر إجاباتهم

على الأسئله (١٩)،(٢٠)،(٢١)،(٢٢)، ان هذه الحقيقه تعود فتؤكدها مرة أخرى إجاباتهم على السؤال (٢٣) الذى يستهدف التعرف على الأسباب التى تدفع المواطنين إلى المشاركة السياسيه من وجهة نظر المبحوثين وعلى السؤال (٢٤) الذى يستهدف التعرف على الأسباب المقابلة ونعنى بها تلك التى تدفع المواطنين على الابتعاد عن المشاركة السياسية . وإن كانت الاجابات على هذا السؤال الأخير تتسم بطابع خاص سوف نشير إليه فى موضعه .

أما فيما يتعلق بالاجابة على السؤال (٢٣) نجد أن ٢٥٪ من أفراد العينه قد عجزوا عن ذكر أية أسباب تدفع من وجهة نظرهم بالمواطنين إلى المشاركة السياسيه فى حين أجاب بقية أفراد العينه إجابات منها ما يلى :-

" غلاء الأسعار - البطالة - التعليم فى طريقه إلى الغاء المجانيه - عندما تحس الناس انها حره وغير مقيده ومستقله - العمل على زيادة الانتاج ".

فإذا ما انتقلنا إلى السؤال رقم (٢٤) المتعلق بتحديد الأسباب التى تدفع بالمواطنين من وجهة نظر المبحوثين إلى الابتعاد عن المشاركة السياسيه فإننا نلاحظ أن ٢٠٪ فقط من المبحوثين الذين أمتنعوا أو عجزوا عن ذكر الأسباب . فى حين بلغت هذه النسبه ٢٥٪ فى الاجابات على السؤال رقم (١٨) والسؤال رقم (٢٣) .. وفضلاً عن ذلك . فقد اتسمت الإجابات على هذا السؤال بأنها فى مجملها . ومن الناحية النسبيه أكثر وضوحاً وتحديداً إذا ما قورنت بالاجابات على السؤال رقم (١٨) أو السؤال رقم (٢٣) .

ولعل هذا يرجع فى تصورنا إلى أن السؤال رقم (٢٤) يتعلق بوضع قائم فى الواقع وهو عزوف جانب كبير من المواطنين المصريين عن المشاركة السياسية . أما السؤال السابق رقم (٢٣) فهو يتعلق بوضع مستهدف ومنشود . فى حين يتعلق السؤال رقم (١٨) بمفهوم نظرى مجرد. ولا شك أنه من الأيسر نسبياً على المبحوث أن يقوم بتحديد أو تشخيص

أسباب وضع قائم من أن يقوم بتحديد مقومات وضع مستهدف أو أن يحدد مكونات مفهوم نظرى . ومن ثم فقد جاءت إجابات المبحوثين متسمة كما أسلفنا بقدر أكبر نسبياً من الوضوح والتحديد . ومن أمثلة هذه الإجابات ما يلى :-

" قوانين الطوارئ - عدم الثقه فى الحكومات التى لا تحقق أهداف المواطنين - عدم الثقه فى إجراء عملية الانتخابات - سلطوية القرار وفرض أشخاص غير مرغوب فيهم - شعور المواطن بأن العملية السياسية محبوكة ومطبوخه من جهة الحكومة - أنظمة الانتخابات الغير شرعية - عدم الاهتمام بمصالح الجماهير - عدم الوعى السياسى - الجهل السياسى - عدم وجود ديموقراطيه حقيقيه - عدم توافر حرية المواطنين - عدم المصارحة - الدكتاتورية - الإحساس بعدم الجدوى من هذه المشاركة ".

مع ملاحظة أن بعض هذه الاجابات كغياب الديموقراطيه وعدم نزاهة الانتخابات قد تكرر ذكرها لدى أكثر من مبحوث .

وحول السؤال رقم (٢٥) والذى يهدف إلى معرفة مشاركة أفراد العينه وترشيحهم لهيئات ومجالس أخرى غير مجلس الشعب فقد اتضح أن ٥٥٪ من العينه سبق لهم الترشيح للمجالس المحلية والنقابات المهنيه ومجلس الشورى . فى حين أن ٤٥٪ من العينه لم يسبق لهم الترشيح لعضوية أى مجالس أو هيئات أخرى . وأن ترشيحهم لمجلس الشعب يعد أول ترشيح لهم (جدول رقم ١٤) .

كما اتضح أن ٧٠٪ من جملة أفراد العينه كانوا حريصين - طبقا لاجاباتهم - على الإدلاء بأصواتهم فى كل انتخابات سابقه . فى حين أن ١٥٪ منهم كانوا حريصين إلى حد ما وأن ١٥٪ منهم لم يكونوا مهتمين بالإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات السابقه (جدول رقم ١٥).

وحول معرفة أعضاء العينه لمعنى الحزب السياسى فقد أوضحت إجابات أفراد العينه على السؤال رقم (٢٨) أن ٤٠٪ من جملة أفراد العينه ليس لديهم تصور لمعنى الحزب السياسى . حيث امتنع ١٥٪ من العينه عن الاجابه على هذا السؤال . وأجاب ٢٥٪ منهم باجابات

بعيدة كل البعد عن هذا المعنى . فى حين أجاب حوالى ٦٠٪ من جملتهم إجابات تقترب بقدر أو بآخر مع معنى الحزب السياسى .
وعن مدى أهمية الأحزاب السياسية فى تدعيم الديموقراطيه فقد ذكر ٩٠٪ من العينه بأنها مهمة ، فى حين ذكر ١٠٪ منهم بأنها غير مهمة (جدول رقم ١٦) . ولمعرفة طبيعة تصور المبحوثين لأهمية الأحزاب فى تدعيم الديموقراطيه كان السؤال رقم (٣٠) والذى تبين من إجابات المبحوثين عيه أن حوالى الثلث من أفراد العينه تقريباً ليس لديهم تصور واضح لأهمية الأحزاب فى تدعيم الديموقراطيه وتشمل هذه النسبه من امتنعوا أو عجزوا عن اعطاء أية أسباب وعددهم أربعة مبحوثين بنسبة ٢٠٪ من أفراد العينه .

وفيما يتعلق بمدى إلمام المبحوثين بأسماء الأحزاب الموجودة على الساحة المصرية حالياً وأسماء رؤسائها نجد أن مبحوثاً واحداً فقط من أفراد العينه أى بنسبة ٥٪ من مجموع أفرادها هو الذى ذكر أسماء خمسة أحزاب . فى حين بلغت نسبة الذين ذكروا أسماء أربعة أحزاب ٢٠٪ من مجموع العينه ، أما الذين ذكروا أسماء ثلاثة أحزاب فقد بلغت نسبتهم ٢٠٪ أيضا أما بقية أفراد العينه وتبلغ نسبتهم ٥٥٪ من مجموعها فقد اكتفوا بذكر حزبين فقط ، كما أخطأ أحد هؤلاء المبحوثين ذكر أسم رئيس الحزب الوطنى . حيث ذكر أنه الدكتور يوسف والى !! وفى هذا المجال نلاحظ أن الحزب الوطنى وحزب الوفد يليهما حزب العمل كانت هى الأحزاب التى تمثل القاسم المشترك بين معظم الاجابات . وهو أمر طبيعى باعتبار أن هذه الأحزاب هى المؤهلة للفوز بنصيب ما فى السلطة المأمولة .

وأما فيما يتعلق بمدى إلمام المبحوثين بالأحزاب السياسية التى كانت موجودة على الساحة السياسية المصرية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢م نجد أن ثلاثه من المبحوثين أى بنسبة ١٥٪ من جملة العينه قد عجزوا عن ذكر اسم حزب واحد من الأحزاب التى كانت قائمه قبل الثورة فى حين تمكن مبحوث واحد من ذكر حزب واحد هو حزب الوفد . كما ذكر مبحوث آخر أن هذه الأحزاب هى حزب النحاس (يقصد حزب الوفد)ـ

وحزب المعارضه ١١ وأما بقية المبحوثين فقد تمكن أربعة منهم بنسبة ٢٠٪ من جملة العينه من ذكر أسماء ثلاثة أحزاب . فى حين تمكن أربعه آخرون من ذكر أسماء ستة أحزاب . ويلاحظ أن حزب الوفد يمثل القاسم المشترك الأعظم بين سائر هذه الاجابات . وهو ما يكشف بوضوح عن أن هذا الحزب مازال له رصيد كبير نسبياً فى ضمير ووجدان المشتغلين بالعمل السياسى . وهو أمر طبيعى باعتبار أن هذا الحزب كان هو حزب الأغلبيه الساحقه طوال التجربة الحزبيه التى عاشتها مصر منذ عام ١٩٢٣م وحتى عام ١٩٥٢م .

وعن إلمام أفراد العينه بتاريخ بداية التجربة الحزبية الراهنة فى مصر (سؤال رقم ٣٣) فقد بلغت الاجابات الخاطئه التى ذكر أصحابها تواريخ بعيدة كل البعد عن التاريخ الصحيح (٨٥٪ من جملة أفراد العينه). فى حين تمكن ثلاثه فقط بنسبة ١٥٪ من تقديم اجابات يمكن اعتبارها صحيحه حيث ذكروا أن هذه التجربة قد بدأت فى النصف الثانى من السبعينيات . ولاشك أن هذه النتيجه تكشف بوضوح عن مدى انفصال الإنسان المصرى عن تاريخه الحزبى القريب . وهى نتيجه طبيعيه للأسلوب الذى بدأت به التجربة الحزبية كما أسلفت الإشارة فى أكثر من موضع (جدول رقم ١٧) .

وعن رأى أفراد العينه فى أهمية التعدد الحزبى فقد تبين أن ٨٠٪ من جملة أفراد العينه يرون أن التعدد الحزبى مهم . فى حين ذهب ١٠٪ منهم بأنه مهم إلى حد ما . وذهب باقى أفراد العينه بنسبة ١٠٪ بأن التعدد الحزبى غير مهم (جدول رقم ١٨) .

وعن رأى أفراد العينه فى التعدد الحزبى الحالى فى المجتمع المصرى . وهل هو تعدد شكلى أم تعدد فعلى وحقيقى . فقد أجاب ٥٠٪ من جملة أفراد العينه بأنه تعدد شكلى فى حين أجاب ٥٠٪ آخرين بأنه تعدد فعلى وحقيقى (جدول رقم ١٩) .

غير أن أخطر النتائج ذات الدلالة فى هذا البحث هو ما كشفت عنه إجابات المبحوثين على السؤال رقم (٣٨) المتعلق بمدى معرفة أفراد

العينه لأهم اختصاصات مجلس الشعب كما حددتها القوانين الأساسية (*) فقد اتضح من خلال إجابات المبحوثين على السؤال رقم (٣٨) أن ٣٠٪ من جملة العينه قد عجزوا عن تقديم أية إجابات على هذا السؤال . وأن ٢٥٪ من العينه لا يعرفون سوى اختصاص واحد فقط من إختصاصات المجلس . وأن ٢٠٪ من العينه لا يعرفون سوى اختصاصين من اختصاصات المجلس . وأن ٢٠٪ لا يعرفون سوى ثلاثة اختصاصات . وأن ٥٪ فقط منهم يعرفون خمسة اختصاصات . فى حين لم يتمكن مبحوث واحد من تقديم إجابه تشير إلى معرفته لاختصاصات المجلس كاملة .

وبالتالى فإن عدم فهم المرشح ومعرفته باختصاصات مجلس الشعب يعنى أنه لن يتمكن فى حالة نجاحه فى الانتخابات من ممارسة دوره الحقيقى داخل البرلمان .

وعن معرفة أفراد العينه لتاريخ صدور أول دستور مصرى فقد اتضح أن ٤٥٪ من جملة العينه الكلية لا يعرفون متى صدر أول دستور مصرى (جدول رقم ٢٠) . وعن معرفة أعضاء العينة للسلطة التى ينتمى إليها مجلس الشعب . هل هى سلطة تشريعية أم تنفيذية أم قضائيه فقد تبين أن ٩٥٪ منهم يدركون أن مجلس الشعب ينتمى للسلطة التشريعية فى حين امتنع مبحوث واحد بنسبة ٥٪ من العينه عن الاجابة ولم يحدد موقفه . وهذا يعنى على الأرجح عدم معرفته الاجابة (جدول رقم ٢١).

(*) اختصاصات مجلس الشعب كما حددتها مواد الدستور (المادة ٨٦) هى :-

١ - يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع .
٢ - ويقر السياسة العامة للدولة .
٣ - والخطة العامة للتنمية الاقتصادية .
٤ - والموازنة العامة للدولة .
٥ - كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية .
٦ - التصديق على المعاهدات الدولية (المادة -١٥١- من الدستور).

بالاضافه الى الاختصاصات الاخرى الواردة فى قانون مجلس الشعب ذاته ومن بينها توجيه الاتهام بالخيانة العظمى الى رئيس الدولة ...

وعن معرفة أفراد العينه للسلطات التى تنتمى اليها بعض الجهات كمجلس الدولة ووزارة العدل والمحكمة الدستورية العليا وسلطة رئيس الجمهورية فقد اتضح كما هو مبين من جدول (٢٢) أن ٩٠٪ من جملة العينه لا يعرفون الانتماء الصحيح لمجلس الدولة حيث ذكر بعضهم بأن مجلس الدولة ينتمى للسلطة التشريعية ومنهم من ذكر أنه ينتمى للسلطة التنفيذية ومنهم من أجاب صراحة بأنه لا يعرف . فى حين بلغت نسبة المبحوثين الذين يعرفون الانتماء الصحيح لمجلس الدولة ١٠٪ من جملة العينه . حيث اجابوا بأنه هيئه قضائيه مستقلة .

وبالنسبة لوزارة العدل فقد اتضح أن ٧٠٪ من العينه لا يعرفون الانتماء الحقيقى لوزارة العدل . حيث أجاب ٤٠٪ من العينه بأنها تنتمى للسلطه القضائيه فى حين ذكر ٣٠٪ من العينه صراحة بأنهم لا يعرفون ... فى حين بلغت نسبة المبحوثين الذين يعرفون انتماء وزارة العدل للسلطة التنفيذية ٣٠٪ فقط من جملة العينه .

وبالنسبة للمحكمة الدستورية العليا فقد تبين أن ٨٠٪ من العينه لا يعرفون الانتماء الصحيح للمحكمة الدستورية . فقد ذهب بعضهم بأنها تنتمى للسلطة التشريعية والبعض الآخر قال بأنها تنتمى للسلطه القضائيه والبعض الثالث لا يعرف الاجابة . فى حين بلغت نسبة المبحوثين الذين يعرفون أنها هيئه قضائيه مستقله ٢٠٪ فقط من جملة العينة الكلية .

وبالنسبة لرئيس الجمهورية فقد اتضح أن ٦٠٪ من جملة العينه لا يعرفون إلى أى السلطات تنتمى سلطات رئيس الجمهورية . فقد أجاب البعض منهم بأنها سلطة تشريعية والبعض الآخر قال بأنها تنتمى للسلطه القضائيه ومنهم من لا يعرف الاجابة . فى حين اتضح أن ٤٠٪ فقط من جملة العينه هم الذين يعرفون أن سلطة رئيس الجمهورية تنتمى للسلطة التنفيذية .

وعن معرفة أفراد العينه لمن يملك سلطة إبرام المعاهدات فقد اتضح من إجاباتهم (جدول رقم ٢٣) أن ٨٠٪ من جملة العينه لا يعرفون من الذى يملك سلطة ابرام المعاهدات . حيث ذهب بعضهم

بأن هذه السلطة تملكها الوزارات التى تدخل المعاهدات فى اختصاصها بعد موافقة مجلس الشعب (٤٥٪) . ومنهم من ذهب بأن هذه السلطه يملكها رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الشعب (٣٠٪) . ومنهم من ذهب بأن مجلس الشعب هو الذى يملك سلطة إبرام المعاهدات (٥٪). فى حين بلغت نسبة المبحوثين الذين يعرفون أن سلطة إبرام المعاهدات يملكها رئيس الجمهورية قبل موافقة مجلس الشعب على أن يبلغها للمجلس بعد إبرامها مشفوعة بما يناسب من البيان بلغت (٢٠٪) فقط من جملة أفراد العينه .

وعن معرفة أفراد العينه لمن يملك سلطة اعلان الحرب . فقد اتضح من إجابات المبحوثين (جدول رقم ٢٤) أن ٥٥٪ من جملة العينه لا يعرفون من الذى يملك سلطة اعلان الحرب . فمنهم من قال بأن هذه السلطه يملكها رئيس الجمهورية قبل موافقة مجلس الشعب (٣٥٪) . ومنهم من قال بأنه يملكها القائد العام للقوات المسلحة (١٥٪) . ومنهم من قال بأن مجلس الشعب هو الذى يملك سلطة اعلان الحرب (٥٪) . فى حين بلغت نسبة المبحوثين الذين يعرفون أن سلطة اعلان الحرب مقررة لرئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الشعب (٤٥٪) من جملة العينه الكليه (*) .

وعن معرفة أفراد العينه لعدد المجالس التشريعية قبل الثورة فقد اتضح من إجابات المبحوثين (جدول رقم ٢٥) أن ٥٠٪ من جملتها أجابوا إجابة صحيحة حيث قالوا بأن السلطة التشريعية قبل الثورة كانت تتكون من مجلسين . فى حين أن ٥٠٪ من العينه لم يعرفوا ذلك حيث أجاب بعضهم بأنها كانت تتكون من مجلس واحد (٣٥٪) والبعض الآخر أجاب بأنها كانت تتكون من ثلاث مجالس (١٥٪) .

وعن معرفتهم بعدد المجالس التى تتكون منها السلطة التشريعية حالياً فقد اتضح من إجابات المبحوثين (جدول رقم ٢٦) أن ٥٥٪ من جملة العينه لا يعرفون عدد المجالس التى تتكون منها السلطة التشريعية

(*) طبقا للمادة ١٥٠ من الدستور .

حالياً . فى حين بلغت نسبة المبحوثين الذين يعرفون أنها تتكون من مجلس واحد (٤٥٪) من جملة العينه (*) . وبالتالى يكون أكثر من نصف عينة الدراسة لا يعرفون عدد المجالس التى تتكون منها السلطة التشريعية فى الوقت الراهن . وأن (٥٠٪) منهم لا يعرفون عدد المجالس التى كانت تتكون منها السلطة التشريعية قبل الثورة . وهى نتيجة لا تخلو من الطرافة إذ أن من شأنها أن تعطى انطباعاً بأن التاريخ السياسى البعيد نسبياً أكثر حضوراً فى أذهان المبحوثين من التاريخ القريب . أو بعبارة أدق فإن التاريخ القريب هو الأقل حضوراً من التاريخ البعيد .

وعن معرفة أفراد العينة للجهة التى تملك توجيه إتهام لرئيس الجمهورية فقد اتضح من إجابات المبحوثين (جدول رقم ٢٧) أن (٨٥٪) من جملة أفراد العينه لا يعرفون الجهة التى لها الحق فى توجيه مثل هذا الاتهام . حيث ذكر بعضهم بأنه المدعى العام الاشتراكى (٣٠٪). وذكر البعض الآخر بأنه مجلس الشعب بناء على إقتراح مقدم من ثلثى أعضائه على الأقل (٤٥٪) ومنهم من قال بأنها المحكمة الدستورية العليا (١٠٪) . فى حين أن (١٥٪) من جملة أفراد العينه هم الذين تبين أنهم يعرفون أن مجلس الشعب - بناء على إقتراح مقدم من ثلث أعضائه على الأقل - هو صاحب الحق الدستورى فى توجيه الإتهام لرئيس الجمهورية (**) .

وعن معرفة أفراد العينه لأهم القوانين الأساسية المكملة للدستور فقد اتضح من خلال إجابات المبحوثين على السؤال رقم (٤٧) أن (٥٥٪) من جملة العينه قد عجزوا عن ذكر أى قانون من القوانين الأساسية المكملة للدستور(١) . وأن (٣٠٪) ايضا من العينه أجابوا إجابات خاطئه (منها

(*) طبقا للمادة ١٨٦ من الدستور .

(**) طبقا للمادة ٨٥ من الدستور .

(١) القوانين الأساسية المكملة للدستور هى :-

- قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦م .
- قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢م .

===

الفضفاضه التى تنم عن عدم وعى حقيقى ومحدد بدور العضو داخل البرلمان وخارجه . ويؤكد ذلك ما اتضح من خلال إجابات المبحوثين على سؤال (٣٨) . والذى تبين من خلاله أن (٣٠٪) من جملة العينه لا يعرفون أى اختصاص من إختصاصات مجلس الشعب وأن (٢٥٪) من العينه كذلك لم يعرفوا سوى اختصاص واحد فقط . وأن (٢٠٪) من العينه كذلك لم يعرفوا سوى إختصاصين فقط .

وبسؤال أفراد العينه عن الصفات الذين يرون توافرها فى المرشح لمجلس الشعب . فقد اتضح من خلال إجابات المبحوثين (جدول رقم ٢٩) أن (٥٠٪) منهم يفضلون أن يكون متعلماً . وأن (٣٥٪) منهم يفضلونه من عائلة كبيرة . وأن (١٥٪) منهم يفضلون المرشح الذى يعمل على خدمة الجماهير ويعايش مشكلاتهم . وأن تكون السياسة فى دمه على حد تعبير أحد المرشحين .

وعن رأى أفراد العينه فى العضو الذين يرون أنه عضو برلمانى جيد فقد اتضح من إجاباتهم (جدول رقم ٣٠) أنه العضو الذى يعبر عن مطالب الجماهير (٧٠٪) - وأن يكون قدوة للجماهير (٦٥٪). وأن يكون صادقاً مع الجماهير(٥٥٪) وأن يضحى من أجل مصالحهم (٤٥٪) وأن يكون متعلماً (٥٠٪) . مع ملاحظة أن كل إجابة قد جمعت بين مزيـــة أو أكثر من المزايا السابقة .

وبسؤال أفراد العينه عما إذا كان فى مصر مشكلات سياسية فى الوقت الراهن (جدول رقم ٣١) فقد اتضح أن ٨٥٪ من العينه يرون أن مصر تعانى من مشكلات سياسية . ولما طلب منهم فى السؤال التالى تحديد هذه المشكلات اتضح أن ٢٣,٥٪ منهم لا يعرفون أيا من هـــذه المشكلات !! - وأما الباقون منهم فقد أجابو إجابات منها على سبيل المثال : (البطالة - ارتفاع الأسعار - مشكلات التعليم - قانون الطوارئ - التطرف - عدم نزاهة الإنتخابات - رفع المعاناة عن الجماهير ..).

وعن آراء أفراد العينه حول أهم المشكلات الاقتصادية التى يعانى منها المجتمع المصرى . فقد أوضحت اجابات المبحوثين على هذا

مثلاً قانون حماية البيئة من التلوث - القوانين الجنائية - القوانين المدنية) . وبالتالى فإن (٨٥٪) من جملة العينه الكلية لا يعرفون القوانين الأساسية المكملة للدستور . فى حين بلغ عدد المبحوثين الذين يعرفون بعض هذه القوانين (١٥٪) من جملة العينة الكلية .

وعن رأى أفراد العينه فى الأسباب التى تدفع المرشحين للترشيح للانتخابات فكانت إجاباتهم (جدول رقم ٢٨) كالآتى :-

- المحافظة على أمجاد عائلية حيث أجاب بذلك ٥٥٪ .
- اكتساب الحصانه " " " ٥٠٪ .
- اكتساب مزايا أدبية " " " ٣٠٪ .
- اكتساب مزايا مادية " " " ٢٥٪ .
- التستر على أعمال غير مشروعة " " " ٥ ٪ .

وبسؤال أفراد العينه عن أسباب ترشيح أنفسهم للانتخابات . فقد اتضح من إجاباتهم على السؤال رقم (٤٩) أن (٩٠) منهم كانت أسباب ترشيحهم للانتخابات - كما قالوا - هى خدمة الجماهير وحل مشكلاتهم والمطالبة بتحقيق رغباتهم .

وعندما طلب من أفراد العينه تحديد أبعاد الدور الحقيقى لعضو مجلس الشعب بعد نجاحه بخاصة فى الانتخابات . فقد اتضح من إجابات المبحوثين أن (٧٠٪) من جملة العينه أجابوا بأن دور العضو هو خدمة الجماهير ومساعدة أهالى الدائرة والحفاظ على سيادة القانون وممارسة العمل الرقابى والقضاء على البيروقراطيه .. إلى آخر تلك الاجابات

=== - قانون الأحزاب رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م .
- قانون حماية الجبهة الداخلية رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨م .
- قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨م .
- قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠م .
- قانون محاكم أمن الدولة رقم ١٠٥ السنة ١٩٨٠م .
- قانون مجلس الشورى رقم ٢٠ السنة ١٩٨٠م .

السؤال أن أهم المشكلات الاقتصادية هى : (البطالة - زيادة الأسعار- العجز فى الميزان التجارى - معوقات التصدير - زيادة السكان - استصلاح الأراضى) . وبسؤال أفراد العينه عن الأهداف التى يرون أنها هامة للتغلب على المشكلات الحالية فى مصر فقد اتضح من إجاباتهم أنها تتمثل فى زيادة الإنتاج وزيادة الرقعة الزراعية وتطوير الإدارة وإنشاء المصانع وإلغاء الدعم .

وبسؤال أفراد العينه عما إذا كان لديهم مقترحات يرونها هامة بالنسبة لموضوع الدراسة فقد اتضح أن (٩٠٪) من جملتهم ليس لديهم أية مقترحات .

وبسؤال أفراد العينه عن أهم الأخطار التى تهدد المجتمع المصرى فى المرحلة الراهنة فقد اتضح من خلال إجاباتهم على سؤال (٥٨) أن (٢٠٪) منهم إمتنعوا عن الإجابة . فى حين ذكر الباقون أن هذه الأخطار تتمثل فيما يلى :-

(زيادة السكان - التطرف - الأمية - المخدرات - زيادة السكان - الفساد الادارى - ارتفاع الأسعار) .

وبسؤال أفراد العينه عن تصورهم حول اعداء مصر فى المرحلة الراهنة فقد اتضح من خلال إجاباتهم على سؤال (٥٩) أن اعداء مصر هم :-

(إسرائيل - الارهابيون - المتلاعبون بقوت الشعب - القيـــادات الفاسدة) .

...(((نتائج الدراسة)))...

بعد أن انتهينا فى الصفحات السابقة من عرض وتحليل إجابات المبحوثين على الأسئلة التى تضمنها البحث الميدانى والتى تستهدف فى مجملها قياس مستوى الوعى السياسى لدى هؤلاء المبحوثين بوجه عام ووعيهم البرلمانى بوجه خاص ، باعتبار أن هذا الوعى يتمثل - كما أشرنا فى المقدمة - فى مدى إلمامهم وفهمهم وتمثلهم للقضايا والمشكلات السياسية التى يعيشها المجتمع المصرى . كما يتمثل كذلك وبوجه خاص فى مدى إلمامهم بالجوانب الأساسية التى ترتكز عليها التجربة الديموقراطيه الراهنه فى مصر والتى تنبثق منها العملية الانتخابيه ذاتها ، تلك التى يشاركون فيها بحكم كونهم مرشحين لدخول أهم المؤسسات الدستورية ونعنى بها مجلس الشعب .

بعد أن انتهينا من عرض وتحليل هذه الإجابات فإننا نستطيع وبقدر كبير من الثقه أن نقرر أن الدراسة الميدانية قد كشفت بوضوح عن إنخفاض الوعى السياسى بوجه عام والوعى البرلمانى بوجه خاص لدى الأغلبية الغالبة من أفراد العينه الذين شملهم البحث وذلك على الوجه التالى :-

أولا : أن الأغلبية الغالبة من أفراد العينه لا يمتلكون تصوراً واضحاً لمعنى المشاركة السياسية فقد عجز (٢٥٪) من أفراد العينه - من بينهم عضو بمجلس الشعب الحالى - عن تقديم أية إجابه على الإطلاق تعبر عن تصورهم لمعنى المشاركة السياسية وتركوا المساحة المخصصة لهذا السؤال خالية من أية إجابة . فى حين أن (٥٠٪) من أفراد العينه قدموا إجابات تتراوح ما بين الاتساع بهذا المفهوم بحيث يصبح مرادفاً للعمل الايجابى بوجه عام أو تضييق هذا المفهوم بحيث يصبح قاصراً على المشاركة فى قضايا أو مشكلات بعينها ، وما بين تقديم تصور للمشاركة السياسية

وفى ظل هذا الوضع من غياب الولاء الحقيقى من قبل غالبية الأعضاء الحزبيين فى سوهاج لأحزابهم ، وإذا جاز لنا بقدر أو بآخر تعميم هذه النتيجة على الأعضاء الحزبيين فى المحافظات الأخرى فإنه يمكن القول فى هذه الحالة بأن تجربة التعدد الحزبى فى مصر فى صورتها الراهنه على الأقل ينبغى أن تكون موضعاً لإعادة النظر .. إن بوسعنا فى هذه الحالة إلى أن نذهب إلى أبعد من ذلك من القول بأن الصيغة الراهنه للتجربة الديموقراطيه المصرية ينبغى أن تكون موضعاً لإعادة النظر .

ثالثا : كشفت الدراسة عن أن نسبة لا يستهان بها من أفراد العينه يفتقرون إلى الحد الأدنى من المعرفة اللازمة للتصدى لممارسة العمل البرلمانى ، كما أن بقية أفراد العينه يفتقرون بقدر أو بآخر إلى هذا الحد الأدنى ، وعلى سبيل المثال فقد عجز (٣٠٪) من أفراد العينه (من المرشحين لمجلس الشعب) عن معرفة واحد فقط من اختصاصات (مجلس الشعب) ، فى حين تمكن (٢٥٪) منهم من ذكر اختصاص واحد من بين جملة الاختصاصات التى حددها الدستور وقانون مجلس الشعب ، كما تمكن (٢٠٪) فقط من ذكر اختصاصين و (٢٠٪) من ذكر ثلاثة اختصاصات ، فى حين لم يتمكن أى من المرشحين - بما فى ذلك الوكيل السابق لمجلس الشعب - من ذكر اختصاصات مجلس الشعب بشكل مكتمل أو قريب من المكتمل (١) .

وقد تكررت نفس الصورة تقريباً بالنسبة للسلطات الأخرى فى الدولة . حيث تبين ان غالبية المبحوثين يجهلون طبيعة السلطات الأخرى واختصاصاتها إلى حد أن بعض إجابات المبحوثين قد ذهبت إلى القول بأن سلطات رئيس الجمهورية سلطات قضائيه !! .

والواقع أن هذه النتيجة تقودنا من جديد إلى ماسبق أن قادتنا

---

١ - انظر سابقا ص ١٢٦ .

يجعلها مرادفه للوساطه بين الجماهير والحكام [١] وهذا التصور الأخير للمشاركة يتدنى بمفهومها بحيث يصبح معادلاً لدور الفلاح الفصيح فى الفولكلور المصرى القديم ونعنى به دور الشفاعة أو الرجاء بلسان مبين لدى أولى الأمر الذين هم بأيديهم وحدهم سلطة صنع القرار .

ثانيا : كشفت الدراسة كذلك أن غالبية المرشحين الحزبيين من أفراد العينه غير ملمين بالفوارق الأساسية التى تميز برامج أحزابهم عن الأحزاب الأخرى ، فقد عجز (٢٦,٦٪) منهم عن ذكر أية فوارق[٢]. فى حين لجأ الآخرون إلى ترديد تلك الفوارق التى تضمنتها الشعارات الدعائيه لأحزابهم إبان المعركة الانتخابية ، تلك الشعارات التى تنطوى فى معظم الحالات على التبسيط المخل بالحقائق ، واختزال البرامج إلى عبارات براقه وفضفاضه لا تكفى بحال من الأحوال للتمييز بين برنامج وآخر . وهذا العجز من جانب المرشحين يعنى ببساطه أنهم لم يطلعوا أو على الأقل لم يستوعبوا برامج أحزابهم أو برامج الأحزاب الأخرى، وهو ما يعنى بالتالى ان الصلة بينهم وبين أحزابهم لا ترتكز على أساس أيديولوجى وأنها تنطلق من ثم من منطلقات أخرى هى على الأرجح الرغبه فى الحصول على السلطة كهدف فى حد ذاته أو كوسيلة لتحقيق مآرب شخصية . وفى ظل هذا الوضع فإن ولاءهم لبرامج أحزابهم وأهدافها يصبح أمرا مشكوكا فيه وهو ما تؤكده وقائع أخرى خارج هذه الدراسة من انتقال بعض المنتمين الحزبيين من احزابهم إلى أحزاب أخرى بغية الحصول على فرصة أكبر للترشيح كما تؤكده أيضاً بعض النتائج الفرعية لهذه الدراسة من لجوء بعض الحزبيين إلى ترشيح أنفسهم كمستقلين عندما لم تقم أحزابهم بترشيحهم [٣] .

---

١ - انظر سابقا ص ١٢٠ .

٢ - انظر سابقا ص ١١٩ .

٣ - انظر سابقا ص ١١٨ .

إليه النتيجة السابقة المتعلقة بعدم إلمام المرشحين الحزبيين ببرامج أحزابهم أو ببرامج الأحزاب الأخرى ، فكما انتهينا فى النتيجة السابقة إلى أن غياب هذا الإلمام من شأنه أن يشكك فى جدية الولاء لبرامج الأحزاب وهو ما يضع التجربة الحزبية بأسرها موضع النظر ، كذلك فإن غياب الإلمام بالحد الأدنى من المعرفة اللازمة للتصدى للعمل البرلمانى من شأنه أن يضع التجربة الديموقراطيه بأسرها موضع النظر ، وهنا نتوقف لكى نطالب بوضع الضوابط التى من شأنها أن تحول دون وصول العناصر الأمية سياسياً وبرلمانياً إلى مقاعد مجلس الشعب بل والتى تحول بينها وبين التقدم أصلاً بالترشيح للعضوية .

وربما يتصور البعض فى مثل هذا المطلب تقييداً للديموقراطيه وحجراً على حرية الناخبين فى اختيار ممثليهم ، ولاشك أن فى مثل هذا التصور قدراً كبيراً من الصواب ومع هذا فإن مثل هذا التقييد أمر مطلوب فى المرحلة الراهنة على الأقل حتى لا تتحول التجربة الديموقراطيه إلى صورة زائفة خالية تماماً من المضمون . ذلك أنه إذا كان لنا أن نوازن بين ديموقراطيه مقيدة نسبياً تتوازى مع معطيات الواقع وتلتحم به وبين ديموقراطيه مطلقه نسبياً من القيود لكنها تتجاوز الواقع وتقفز بخطواتها بعيداً عنه فإن الأولى هى الأوْلى بالاختيار .

ومن ناحية أخرى فإن الممارسة الديموقراطيه حتى فى أكثر صورها إطلاقاً وإتساعاً لا تخلو - ولا يمكن من الناحية العملية أن تخلو - من الضوابط . وعلى سبيل المثال ما اشترطه قانون مجلس الشعب فى مادته الخامسة من ضرورة إلمام المرشح بالقراءة والكتابة - وهو قيد لاشك منه - غير أنه قيد ضرورى ومطلوب يحظر على الأميين بالمعنى الحرفى أن يتقدموا لعضوية مجلس الشعب ، فإذا أخذنا فى الاعتبار أن بعض الأميين بالمعنى الحرفى للكلمة يتمتعون بقدر من الوعى البرلمانى والسياسى يفوق ما يتمتع به بعض القادرين على القراءة والكتابة ، إذا أخذنا هذا فى الاعتبار فان الاتساق المنطقى يقضى علينا بأن نحظر

على الأميين سياسياً التقدم للترشيح إذا كنا من المؤمنين بضرورة الضوابط وأهميتها أو أن نسمح للأميين بالتقدم للترشيح إذا كنا من المؤمنين بتجربة ديموقراطيه متحررة إلى أقصى حد ممكن من الضوابط والقيود .

رابعا : من نافلة القول بعد أن أشرنا إلى أن غالبية أفراد العينه غير ملمين بالحد الأدنى من المعرفة اللازمة للتصدى للعمل البرلمانى ، بما فى ذلك عدم إلمامهم باختصاصات مجلس الشعب الذين هم مرشحون لدخوله ... من نافلة القول بعد ذلك أن نتوقف عند ماكشفت عنه الدراسة من عدم إلمام غالبيتهم بالتاريخ السياسى القريب وبتطور التجربة الحزبية المصرية .. أو واقعها الراهن أو القضايا أو المشكلات السياسية التى يعيشها المجتمع المصرى ..ونكتفى بأن نحيل القارئ إلى تحليلنا لاجاباتهم المتعلقه بهذه الموضوعات .

غير أننا نتوقف هنا لكى نطرح تساؤلاً مؤداه إذا كانت النتائج السابقة تتعلق بمستوى الوعى السياسى لدى المرشحين لمجلس الشعب الذين يفترض فيهم أنهم شريحة متميزة نسبياً عن القاعدة العريضه . فما هو إذن مستوى الوعى السياسى والبرلمانى لدى الناخب العادى ؟؟

إننا نترك الإجابة على هذا السؤال لدراسة ميدانية أخرى لعل نتائجها تؤكد ما انتهينا إليه من أن التجربة الديموقراطيه المصرية الراهنة المرتكزة على التعدد الحزبى ينبغى أن تكون موضعاً لاعادة النظر ..

٠٠٠(((ملاحق الدراسة)))٠٠٠

(١) الجـــــــــداول .

(٢) الاستبيـــــــــان .

جدول (١)

توزيع عينة الدراسة حسب السن

فئات السن	عـدد	٪
٣٠ -	٧	٣٥ ٪
٤٠ -	٧	٣٥ ٪
٥٠ -	٤	٢٠ ٪
٦٠ -	٢	١٠ ٪
٧٠ فأكثر	-	-
الجملة	٢٠	١٠٠٪

جدول (٢)

توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	عـدد	٪
أعزب	١	٥ ٪
متزوج	١٩	٩٥ ٪
مطلق	-	-
أرمـل	-	-
الجملة	٢٠	١٠٠٪

جدول (٣)

توزيع العينة حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	عدد	٪
- أمى	-	-
- يقرأ ويكتب	٤	٢٠ ٪
- اعدادية	١	٥ ٪
- مؤهل متوسط	٥	٢٥ ٪
- مؤهل فوق المتوسط	٢	١٠ ٪
- مؤهل جامعى	٧	٣٥ ٪
- مؤهل فوق الجامعى	١	٥ ٪
الجملة	٢٠	١٠٠٪

جدول رقم (٤)

توزيع العينة حسب المهنه

المهنة	عدد	٪
- عامل (خدمات - أجير)	-	-
- يعمل بالزراعة	٢	١٠ ٪
- تاجر	٢	١٠ ٪
- موظف كتابى	٥	٢٥ ٪
- اخصائى	٩	٤٥ ٪
- رجل أعمال	١	٥ ٪
- بالمعاش	-	-
- مهن أخرى	١	٥ ٪
الجملة	٢٠	١٠٠٪

جدول (٥)

توزيع العينة حسب الدخل الشهرى

فئات الدخل	عدد	٪
- أقل من ١٠٠ جنيه	-	-
- ١٠٠	٤	٪ ٢٠
- ٢٠٠	٢	٪ ١٠
- ٣٠٠	-	-
- ٤٠٠	٢	٪ ١٠
- ٥٠٠	٢	٪ ١٠
- ٦٠٠ فأكثر	١	٪ ٥
- رفض تحديد دخله	٩	٪ ٤٥
الجملة	٢٠	٪١٠٠

جدول (٦)

توزيع العينة حسب محل الاقامة

محل الاقامة	عدد	٪
- قرية	٦	٪ ٣٠
- مدينة أو مركز	١٤	٪ ٧٠
الجملة	٢٠	٪١٠٠

جدول (٧)

هل سبق لكم الترشيح لعضوية مجلس الشعب من قبل ؟

الاجابة	عدد	٪
نعم	٨	٤٠ ٪
لا	١٢	٦٠ ٪
الجملة	٢٠	١٠٠٪

جدول (٨)

توزيع العينة طبقا للصفة المرشح بها العضو وعلاقة ذلك بالحالة التعليمية

الصفة المرشح بها / الحالة التعليمية	عمال وفلاحين	فئات	الجملة
- يقرأ ويكتب	٤	-	٤
- اعدادية	١	-	١
- مؤهل متوسط	٥	-	٥
- مؤهل فوق المتوسط	٢	-	٢
- مؤهل جامعى	-	٧	٧
- مؤهل فوق الجامعى	-	١	١
الجملة	١٢	٨	٢٠

جدول (٩)

توزيع العينة حسب الانتماء السياسى وعضوية الأحزاب

الانتماء السياسى	عضوية الأحزاب		الجملة	
	عضو فى حزب	ليس عضو فى حزب	عدد	٪
مستقل	٥	٨	١٣	٦٥٪
حـــزبى	٧	-	٧	٣٥٪
الجملة	١٢	٨	٢٠	١٠٠٪

جدول (١٠)

توزيع أعضاء الأحزاب فى العينة
طبقا للأحزاب الذين ينتمون إليها

الحزب	عدد	٪
- الوطنى الديموقراطى	١١	٩١,٦٦٪
- العمل الاشتراكى	—	-
- الوفد الجديد	١	٨,٣٣ ٪
- حزب الأمة	-	-
- التجمع التقدمى	-	-
- حزب الأحرار	-	-
الجملة	١٢	١٠٠٪

جدول (١١)

توزيع أعضاء الأحزاب فى العينة
طبقا لحضورهم اللقاءات السياسية للأحزاب

الاجابة	عدد	٪
نعم	١١	٪٩١,٦٦
لا	١	٪ ٨,٣٣
الجملة	١٢	٪ ١٠٠

جدول (١٢)

وجهة نظر أفراد العينة فيمن يشارك سياسياً

الاجابة	عدد	٪
ـ الاغنياء فقط	١	٪ ٥
ـ المتعلمون فقط	ـ	ـ
ـ الاغنياء والمتعلمون	ـ	ـ
ـ كل فئات الشعب	١٦	٪ ٨٠
ـ أبناء العائلات	٣	٪ ١٥
ـ أخرى تذكر	ـ	ـ
الجملة	٢٠	٪١٠٠

جدول (١٣)

فهم أفراد العينة لأهمية المشاركة

الاجابة	عدد	٪
- مهمة جداً	١٨	٩٠ ٪
- مهمة إلى حد ما	-	-
- غير مهمة	٢	١٠ ٪
الجملة	٢٠	١٠٠٪

جدول (١٤)

توزيع العينة حسب الترشيح لعضوية هيئات غير مجلس الشعب

الاجابة	نوعية المجالس				الجملة	
	مجلس الشورى	مجلس محلى	نقابة مهنية	أخرى تذكر	عدد	٪
نعم	١	٥	٥	-	١١	٥٥٪
لا	-	-	-	-	٩	٤٥٪

جدول (١٥)

مدى حرص أفراد العينة على الادلاء بأصواتهم
فى الانتخابات السابقة على ترشيحهم

الاجابة	عدد	٪
- كنت حريص جداً	١٤	٧٠ ٪
- كنت حريص إلى حد ما	٣	١٥ ٪
- لم أكن أهتم بالانتخابات	٣	١٥ ٪
الجملة	٢٠	١٠٠٪

جدول (١٦)

فهم أفراد العينة لأهمية الأحزاب

الاجابة	عدد	٪
- مهمة	١٨	٪ ٩٠
- غير مهمة	٢	٪ ١٠
الجملة	٢٠	٪١٠٠

جدول (١٧)

معرفة أفراد العينة لتاريخ بداية التجربة الحزبية الراهنة

الاجابة	عدد	٪
- إجابة صحيحة	٣	٪ ١٥
- إجابة خاطئة	١٧	٪ ٨٥
الجملة	٢٠	٪١٠٠

جدول (١٨)

فهم أفراد العينة لأهمية التعدد الحزبى

الاجابة	عدد	٪
- مهم جداً	١٦	٪ ٨٠
- مهم إلى حد ما	٢	٪ ١٠
- غير مهم	٢	٪ ١٠
الجملة	٢٠	٪١٠٠

جدول (١٩)

رأى أفراد العينة فى التعدد الحزبى الحالى

الاجابة	عدد	٪
- تعدد فعلى وحقيقى	١٠	٥٠ ٪
- تعدد شكلى	١٠	٥٠ ٪
الجملة	٢٠	١٠٠٪

جدول (٢٠)

معرفة أفراد العينة لتاريخ صدور
أول دستور مصرى

الاجابة	عدد	٪
١٩٢٢	٤	٢٠ ٪
١٩٢٣	١١	٥٥ ٪
١٩٣٦	٢	١٠ ٪
١٩٥٢	٣	١٥ ٪
١٩٥٦	-	-
الجملة	٢٠	١٠٠٪

جدول (٢١)

معرفة أفراد العينة للسلطة التى ينتمى إليها
مجلس الشعب

الاجابة	عدد	٪
- السلطة التشريعية	١٩	٩٥ ٪
- السلطة التنفيذية	-	-
- السلطة القضائية	-	-
- لم يحدد موقفه	١	٥ ٪
الجملة	٢٠	١٠٠٪

جدول (٢٢)

معرفة أفراد العينة للسلطات التى تنتمى إليها
بعض الجهات

الاجابة	تشريعية	تنفيذية	قضائية	هيئة قضائية مستقلة	لا يعرف	الجملة
- مجلس الدولة	٢	٢	٨	٢	٦	٢٠
- وزارة العدل	-	٦	٨	-	٦	٢٠
- المحكمة الدستورية العليا	٢	-	٨	٤	٦	٢٠
- رئيس الجمهورية	١	٨	١	-	١٠	٢٠

جدول (٢٣)

معرفة أفراد العينة لمن يملك سلطة

إبرام المعاهدات

الاجابة	عدد	٪
١- الوزارات التى تدخل المعاهدات فى اختصاصها بعد موافقة مجلس الشعب	٩	٤٥ ٪
٢- رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الشعب	٦	٣٠ ٪
٣- رئيس الجمهورية قبل موافقة مجلس الشعب على أن يبلغها للمجلس بعد إبرامها مشفوعة بما يناسب من البيان	٤	٢٠ ٪
٤- مجلس الشعب	١	٥ ٪
الجملة	٢٠	١٠٠٪

جدول (٢٤)

معرفة أفراد العينة لمن يملك سلطة

إعلان الحرب

الاجابة	عدد	٪
١ - مجلس الوزراء	-	-
٢ - رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الشعب	٩	٤٥ ٪
٣ - مجلس الشعب	١	٥ ٪
٤ - القائد العام للقوات المسلحة	٣	١٥ ٪
٥ - رئيس الجمهورية قبل موافقة مجلس الشعب	٧	٣٥ ٪
الجملة	٢٠	١٠٠٪

جدول (٢٥)

معرفة أفراد العينة لعدد المجالس التشريعية فى مصر قبل الثورة

الاجابة	عدد	٪
- مجلس واحد	٧	٣٥ ٪
- مجلسان	١٠	٥٠ ٪
- ثلاثة مجالس	٣	١٥ ٪
الجملة	٢٠	١٠٠٪

جدول (٢٦)

معرفة أفراد العينة لعدد المجالس التشريعية فى مصر حالياً

الاجابة	عدد	٪
- مجلس واحد	٩	٤٥ ٪
- مجلسان	٩	٤٥ ٪
- ثلاثة مجالس	٢	١٠ ٪
الجملة	٢٠	١٠٠٪

جدول (٢٧)

معرفة أفراد العينة للجهة التى تملك إتهام رئيس الجمهورية

الاجابة	عدد	٪
١- المدعى العام الاشتراكى	٦	٣٠ ٪
٢- المحكمة الدستورية العليا شرط موافقة أربعة على الأقل من أعضائها	٢	١٠ ٪
٣- مجلس الشعب بناء على اقتراح مقدم من ثلث أعضائه على الأقل	٣	١٥ ٪
٤- مجلس الشعب بناء على اقتراح مقدم من ثلثى أعضائه على الأقل	٩	٤٥ ٪
٥- النيابة العامة	-	-
الجملة	٢٠	١٠٠٪

جدول (٢٨)

رأى أفراد العينة حول الدوافع

التى دفعت المرشحين للترشيح

الاجابة	عدد	٪	الترتيب
١ - اكتساب الحصانة	١٠	٥٠ ٪	٢
٢ - المحافظة على أمجاد عائلية	١١	٥٥ ٪	١
٣ - اكتساب مزايا مادية	٥	٢٥ ٪	٤
٤ - اكتساب مزايا أدبية	٦	٣٠ ٪	٣
٥ - التستر على أعمال غير مشروعة	٢	١٠ ٪	٥

جدول (٢٩)

الصفات التى يفضل أفراد العينة توافرها
فى الشخص المرشح للانتخابات

الاجابة	عدد	٪
١- أن يكون متعلماً	١٠	٥٠ ٪
٢- أن يكون من كبار السن	-	-
٣- أن يكون من عائلة	٧	٣٥ ٪
٤- أن يكون من أصحاب الأملاك	-	-
٥- أخرى تذكر	٣	١٥ ٪
الجملة	٢٠	١٠٠٪

جدول (٣٠)

رأى أفراد العينة فى العضو الجيد

الاجابة	عدد	٪	الترتيب حسب الاهمية
- التعبير عن مطالب الجماهير	١٤	٪ ٧٠	١
- الصدق مع الجماهير	١١	٪ ٥٥	٣
- القدوة	١٣	٪ ٦٥	٢
- التضحية من أجل مصالح الجماهير	٩	٪ ٤٥	٥
- أن يكون متعلماً	١٠	٪ ٥٠	٤
- أخرى تذكر	-	-	-

جدول (٣١)

رأى أفراد العينة فى وجود مشكلات سياسية فى مصر فى الوقت الراهن

الاجابة	عدد	٪
نعم	١٧	٪ ٨٥
لا	٣	٪ ١٥
الجملة	٢٠	٪١٠٠

جامعة أسيوط
كلية الآداب بسوهاج

" بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ "

" الوعى السياسى للمرشحين لمجلس الشعب "

دراسة ميدانية على عينة من المرشحين فى بعض دوائر محافظة سوهاج

فى إنتخابات نوفمبر ١٩٩٠

...(((إعـــداد)))...

دكتور / نصار عبد الله نصار

دكتور / صابر محمد عبد ربه

البيانات الواردة بهذه الاستمارة سريه ولن تستخدم الا لغرض البحث العلمى

١ - اسم المرشح : لمن يرغب فى ذكر اسمه

٢ - السن : سنه

٣ - الحالة الاجتماعية :
- أعزب
- متزوج
- مطلق
- أرمـل

٤ - الحالة التعليمية :
- أمى
- يقرأ ويكتب
- اعدادية
- مؤهل متوسط
- فوق المتوسط
- مؤهل جامعى
- فوق الجامعى

٥ - المهنة : تذكر المهنة أو العمل بالتحديد

٦ - الدخل الشهرى : بالجنيه

٧ - محل الاقامة :
- مدينة
- مركز
- قريبة أو نجع

٨ - هل سبق لكم الترشيح لعضوية مجلس الشعب من قبل ؟
- نعم
- لا

٩ - فى حالة نعم . وهل سبق لكم دخول المجلس كعضو ؟
- نعم (تذكر عدد مرات العضوية السابقة)
- لا

١٠- ما هى الصفة التى رشحتم بها أنفسكم فى الانتخابات ؟

- عمال وفلاحين
- فئات

١١- ما هو انتماؤكم السياسى ؟

- مستقل
- حزبى

١٢- هل أنت عضو فى حزب سياسى ؟

- نعم
- لا

١٣- فى حالة نعم . ماهو الحزب الذى تنتمى اليه ؟

١٤- فى حالة الاجابة بلا على سؤال ١٢ أيه السبب فى عدم انتماؤك الحزبى ؟

١٥- للحزبين . ماهى الفوارق الأساسية بين برنامج حزبكم وبرامج الأحزاب الأخرى ؟

١٦- طيب تقدر تقوللى السبب الذى شجعك على الانتماء للحـــزب ده بالذات ؟

١٧ - طيب من خلال عضويتك بالحزب . هل حضرت لقاءات أو مؤتمـــرات نظمها الحزب ؟

- نعم
- لا

١٨- طيب تقدر تحدد لنا يعنى أيه مشاركة سياسية ؟

١٩- من وجهة نظرك مين ال لازم يشارك سياسيا من أفراد المجتمع ؟

- الاغنياء فقط
- المتعلمون فقط
- الاغنياء والمتعلمون

- كل فئات الشعب
- أبناء العائلات فقط
- أخرى تذكر

٢٠- طيب وتفتكر ان المشاركة السياسية مهمة من جانب المواطنين ؟

- مهمة جدا
- مهمة الى حد ما
- غير مهمة

٢١- فى حالة مهمة - طيب أنت شايف انها مهمة ليه ؟

-
-
-
-

٢٢- فى حالة غير مهمة - طيب انت شايف انها غير مهمة ليه ؟

-
-
-

٢٣- طيب تقدر تحدد الأسباب اللى بتشجع الناس على المشاركة السياسية ؟

-
-
-

٢٤- طيب وايه الأسباب اللى بتبعدهم عن المشاركة السياسية فى رأيك؟

-
-
-

٢٥- طيب هل سبق لكم الترشيح لعضوية هيئات ومجالس أخرى غـــير مجلس الشعب ؟

نعم
لا

٢٦- فى حالة نعم - رشحت نفسك لايه ؟

- لعضوية مجلس الشورى
- لعضوية مجلس محلى
- لعضوية نقابة مهنيه
- أخرى تذكر

٢٧- هل كنت حريص على الادلاء بصوتك فى كل انتخابات سابقه ؟

- كنت حريص جدا
- كنت حريص الى حد ما
- لم أكن أهتم بالانتخابات

٢٨- تقدر تقوللى يعنى ايه حزب سياسى ؟

٢٩- وهل ترى أن الأحزاب السياسية مهمة فى تدعيم الديموقراطيه ؟

- مهمة
- غير مهمة

٣٠- فى حالة مهمة - أيه السبب ؟

فى حالة غير مهمة أيه السبب ؟

٣١- تقدر تذكر أسماء الأحزاب السياسية الموجودة فى مصر حاليـــــا ؟ وقادتها ؟

الحزب	**زعيم الحزب**
الحزب	**زعيم الحزب**

٣٢- تقدر تذكر بعض الأحزاب التى كانت قائمة فى مصر قبل ثورة ١٩٥٢ ؟

١ -	**٢ -**
٣ -	**٤ -**
٥ -	**٦ -**

٣٣- طيب هل تذكر متى بدأت التجربة الحزبية الحالية فى مصر ؟

٣٤- تفتكر ان التعدد الحزبى ضرورى ومهم فى تدعيم الديموقراطية ؟

- مهم جدا
- مهم الى حد ما
- غير مهم

٣٥- فى حالة مهم - طيب انت شايف انه مهم ليه ؟

-
-
-

٣٦- فى حالة غير مهم - طيب اذا كان التعدد غير مهم - فما هو المهم فى رأيك لتدعيم البناء الديموقراطى ؟

- الحزب الواحد
- الغاء الأحزاب نهائيا
- أخرى تذكر

٣٧- تفتكر ان التعدد الحزبى الحالى فى مصر تعدد فعلى وحقيقى أم تعدد شكلى ؟

- فعلى وحقيقى
- شكلى
- لا أعرف

٣٨- تقدر تقوللى أيه هى اختصاصات مجلس الشعب كما حددتها القوانين الأساسية ؟

١ -
٢ -
٣ -
٤ -

٣٩- متى صدر أول دستور مصرى ؟

١٩٢٢ - ١٩٢٣ - ١٩٣٦ - ١٩٥٢ - ١٩٥٦

٤٠- الى أى السلطات الثلاث ينتمى مجلس الشعب ؟

- السلطة التشريعية

- السلطة التنفيذية
- السلطة القضائية

٤١- والى أى السلطات الثلاث تنتمى الجهات التالية ؟

- مجلس الدولة
- وزارة العدل
- المحكمة الدستورية العليا
- رئيس الجمهورية

٤٢- من الذى يملك سلطة ابرام المعاهدات ؟

١ - الوزارات التى تدخل المعاهدات فى اختصاصها بعد موافقة مجلس الشعب .

٢ - رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الشعب .

٣ - رئيس الجمهورية قبل موافقة مجلس الشعب على أن يبلغها للمجلس بعد ابرامها مشفوعه بما يناسب من البيان .

٤ - مجلس الشعب .

٤٣- من الذى يملك سلطة اعلان الحرب ؟

١ - مجلس الوزراء .

٢ - رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الشعب .

٣ - مجلس الشعب .

٤ - القائد العام للقوات المسلحة .

٥ - رئيس الجمهورية قبل موافقة مجلس الشعب على أن يبلغ القرار للمجلس بعد اعلانه مشفوعا بما يناسب من البيان .

٤٤- كم عدد المجالس التى كانت تتكون منها السلطة التشريعية فى مصر قبل ١٩٥٢ ؟

- مجلس واحد
- مجلسان
- ثلاثه مجالس

٤٥ - كم عدد المجالس التى تتكون منها السلطة التشريعية حاليا ؟

- مجلس واحد

- مجلسان
- ثلاثه مجالس

٤٦- ماهى السلطة التى تملك توجيه الاتهام لرئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية ؟

١ - المدعى العام الاشتراكى .
٢ - المحكمة الدستورية العليا شرط موافقة أربعة على الأقل من أعضائها .
٣ - مجلس الشعب بناء على اقتراح مقدم من ثلث أعضائه على الأقل .
٤ - مجلس الشعب بناء على اقتراح مقدم من ثلثى أعضائه على الأقل .
٥ - النيابة العامة .

٤٧- ما هى أهم القوانين الأساسية المكملة للدستور ؟

١ - ٢ -
٣ - ٤ -
٥ - ٦ -
٧ - ٨ -
٩ - ١٠-

٤٨- ياترى أيه الدوافع أو الأسباب التى دفعت المرشحين فى دائرتك للترشيح لعضوية مجلس الشعب ؟

- اكتساب الحصانة
- المحافظة على أمجاد عائلية
- اكتساب مزايا مادية
- اكتساب مزايا أدبية
- التستر على أعمال غير مشروعة

٤٩- وأيه الأسباب اللى شجعتك أنت شخصيا للترشيح لعضوية مجلس الشعب ؟

-
-
-

٥٠- تقدر تحدد لنا أبعاد الدور الحقيقى والمهام لعضو مجلس الشعب بعد نجاحه فى الانتخابات ؟

-
-
-
-

٥١- ياترى أيه أهم الصفات اللى انت شخصيا مؤمن بضرورة توافرها فى أى شخص يرشح نفسه للانتخابات ؟

- لابد أن يكون متعلم
- لابد أن يكون كبار السن
- لابد أن يكون عائلة كبيرة
- لابد أن يكون أصحاب أملاك
- أخرى تذكر

٥٢- تقدر تقوللى أيه صفات العضو الجيد فى رأيك ؟

- التعبير عن مطالب الجماهير
- الصدق مع الجماهير
- التضحية من أجل مصالح الجماهير
- أن يكون متعلم
- أخرى تذكر

٥٣- فى رأيك هل فى مصر مشكلات سياسية فى المرحلة الراهنة ؟

- نعم
- لا

٥٤- فى حالة نعم - تقدر تحدد أهم المشكلات دى ؟

-
-
-

٥٥- طيب . تقدر تحدد أهم المشكلات الاقتصادية فى المجتمع المصرى حسب أهميتها ؟

-

-

-

٥٦- طيب أيه أهم الأهداف اللى حضرتك شايف انها مهمة للتغلب على المشكلات الراهنة فى مصر ؟

-

-

-

٥٧- هل لسيادتكم مقترحات أخرى ترون اضافتها حول موضوع الدراسة الراهنة ؟

-

-

-

٥٨- ماهى فى رأيكم . أهم الأخطار التى تهدد المجتمع المصرى حاليا ؟

١ - -

٢ - -

٣ -

٤ -

٥٩- من هم فى تصوركم اعداء مصر فى المرحلة الراهنة ؟

١ -

٢ -

٣ -

٤ -